الفصل الثانى

تطور الدول

يعيش البليونان ونصف البليون (١) من سكان العالم فى عدد كبير من الدول ، منها أكثر من سبعين دولة مستقلة تقريبا ، وان اختلفت فى الشكل والمساحة وعدد السكان ونظام الحكم . وبالرغم من تنوع جميع هذه الدول ، فانها تتشابه فى شىء واحد هو أنها قائمة على ضرورة التنظيم السياسى بصورة أو بأخرى . ومن ثم تمثل الدول جهود شعوبها فى تنظيم أنواع نشاطها . ونرى الاعراب عن محاولات التنظيم هذه فى وضع وتطبيق نظم أو قوانين ، تسن عادة فى قالب دستورى ، والمظهر الهام لمثل هذه المجموعات من القوانين هو ، من الناحية النظرية على الأقل ، أن واضعها هو المجتمع الذى يعمل عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وأنها تعتبر أسمى من النظم التى تتطور عن طريق كل الهيئات الأخرى فى الدولة

ومع أن عمليات وضع القوانين وتنفيذها هى ميدان دراسة خبراء القانون ولا مجال لبحثها هنا ، فان الحقيقة التى تهم رجل الجغرافيا السياسية ، هى أن نشاط السكان فى أية دولة تمليها العلاقات القائمة بين البيئة الطبيعية أو البيئة الجغرافية ، وبين هؤلاء السكان . ويترتب على هذا ، اذن ، أن الدولة لاتتكون من أراضيها فقط ، ولا من الشعب الذى يسكن فى تلك الأراضى ، ولكنها نظام أكثر تعقيدا يندمج فيه الشعب وأرض الوطن ويرتبطان معا بعلاقات لاتنفصم عراها ، فيكونان

(١) سكان العالم اليوم يبلغون ثلاثة آلاف مليون نسمة (المترجم)

وحدة لها شخصية وطابع يميزانها عن غيرها من الدول جميعا

والدليل الظاهر على هذه الوحدة السياسية نراه فى درجة الرضا العام بقبول القوانين التى تضعها الهيئات الحكومية للدولة ، بينما البلاد التى ترفض قطاعات كبرى من مجتمعها قبول نظام الحكم الذى يعمل عن طريق دستور قضائى ، تضرب الفوضى فيها أطنابها . كما أنه لن يكون هناك استقرار فى أى بلد تقوم الدولة فيه متحدية تلك العلاقات الكائنة بين الشعب وبيئته . ذلك أن السبب الوحيد فى وجود الدولة هو أنها يجب أن تيسر عمل هذه العلاقات فى هدوء . فالدولة ، اذن ، لايمكن أن تكون غاية فى ذاتها ، بل يمكن فقط أن تكون وسيلة لغاية . وبهذه الصفه يجب أن تكون عرضة للتغير تبعا لزيادة المعرفة وزيادة تحكم العنصر البشرى فى العنصر الطبيعى

واذا نظرنا الى الدولة من هذه الزاوية ، وجدنا أنها غالبا شىء مصطنع من حيث كونها تمثل جهود المواطنين لايجاد اطار يمكن فيه تنظيم أنواع نشاطهم ، داخلية كانت أو خارجية ، بحيث تعود بأكبر نفع على المجتمع . فالدولة وحدة سياسية واضحة المعالم ، وان يكن هذا بطريقة تعسفية ، تنطبق على مساحة من الأرض . ويندر أن توجد منطقة أو مساحة تنطبق على اقليم جغرافى ، ولذلك فالجزء من سطح الأرض الذى تشغله دولة ما ينقصه عادة التجانس فى التكوين الجيولوجى أو فى الجغرافيا الطبيعية ، أو فى الأحوال المناخية . وربما كان هذا فى صالح الدولة ، لأن التنوع فى الصخور التى تتكون منها التربة ، وفى التضاريس والمناخ يؤدى الى تنوع فى البيئات المحلية والاقليمية التى قد ينشأ عنها وفرة فى الموارد المادية أعظم مما لو كان الاقليم كله ذا طبيعة واحدة لا تنوع فيها . ومن الممكن أن يكمل هذا التنوع الاقليمى والموارد المترتبة عليه ، بعضه بعضا ، بطريقة تخدم مصالح السكان على شريطة الاعتراف بها ومراعاتها فى التنظيم السياسى . على أن هذا لا يعنى أن الدولة يجب أن تشغل منطقة من الأرض متصلة لايفصلها فاصل . صحيح ان أساس الدولة

يجب أن يكون منطقة من الارض معترفا بها ، واضحة المعالم ، ولكنها يمكن أن تتكون من مناطق تفصلها المياه كمجموعة الجزر مثلا .. وبما أن البحر لم يعد عائقا كبيرا فى سبيل التنقل البشرى ، أمكن أن تتكون الدولة من مناطق أكثر انفصالا بعضها عن بعض كتلك التى كانت تتكون منها جمهورية البندقية يوما ما أو الاتحاد الفرنسى فى الوقت الحاضر . وبينا تشغل بعض الدول مناطق صغيرة من الارض نجد البعض الآخر ينتشر فى أجزاء كبرى من سطح الكرة الارضية

وقصارى القول أنه ليس هناك مقاييس طبيعية جامدة لشكل الدول وطابعها الجغرافى . والمقياس الوحيد للحكم على نضج الدولة هو مدى رغبة العنصر البشرى فيها .. فى قبول سيادتها عن طريق استخدام سلطتها فى وضع القوانين وتنفيذها . وقد يقول البعض ان هذا ليس من اختصاص الجغرافى ، ولكن لما كان الاستقرار والنجاح فى استنباط موارد البيئة واستغلالها يتوقفان الى حد كبير على قبول « سيادة القانون » فانه يترتب على ذلك أن التكيف البشرى وفق أحوال البيئة مرتبط ، على الأقل ، ارتباطا وثيقا بالتنظيم السياسى للدولة . واذا كان لابد للجغرافيا السياسية أن تكون أعم من الجغرافيا الطبيعية ، فلا ينبغى أن يغفل دعاة الأولى هذا الجانب من الشئون البشرية (١)

ويتضح مما سبق انه من المستحيل تقسيم الدول تقسيما طبيعيا جامدا ، بسبب التنوع العظيم الذى ينشأ جزئيا على الأقل عن التنوع فى سطح الكرة الأرضية . زد على ذلك أن رقعة أرض الدولة بما يصحبها من تغير فى الحدود والموارد المادية تتغير زيادة ونقصانا ، والنمط المعاصر للدول يختلف عما كان عليه فى الماضى ، كما أنه سيختلف أيضا عن نمط

---

(١) ومن المهم ان نلاحظ بهذه المناسبة ان الاستاذ « فان فولكنبرج (Van Volkenburg) يبدأ الفصل الذى كتبه عن « الحكومة » بالقول : « ان المؤلف يدرك ان فصلا يكتب عن الحكومة لا يأتلف جيدا مع دراسة جغرافية ، فان نوع الحكم ، بالرغم من ذلك ، فى بلد ما عامل واضح فى التقدير الجغرافى السياسى لذلك البلد ، لانه يؤثر تأثيرا كبيرا على علاقاته بالدول الاخرى » . نقلا عن كتاب عناصر الجغرافيا السياسية ص ٣٠٢ للمؤلف المذكور والذى صدر بمدينة نيويورك سنة ١٩٣٩

المستقبل . وهذا هو أحد الردود على أولئك الذين يسلمون بالحتمية الضيقة . ولو جاءت الدول نتيجة للظروف الطبيعية البحتة فقط لكان مدى المجهود البشرى محدودا بطريقة لاتطاق ، ولأصبح الانسان فى الواقع محصورا فى حيز ضيق محدود

على أن هناك رأيا أقرب الى المعقول ، وهو اعتبار الدولة نتيجة وقتية لعملية تطور طويلة ، يصبح فيها تناسق أنواع النشاط البشرى مع البيئة الطبيعية أكثر ترابطا عن طريق الخبرة المتزايدة التى هى فى نفس الوقت جماع التراث الاجتماعى . وانكار قيمة وهدف القوة الموجهة للبشرية ، مهما بدت عديمة الأثر أحيانا ، انما هو انكار لحقائق التاريخ . ولذلك يجب أن نأخذ فى الاعتبار عند دراسة الدول ــ كما نجدها فى العالم اليوم ــ ما حدث فى الماضى . بيد أنها لا تكون دراسة مفيدة الا على اعتبار أنها تقرير للنظم الحالية التى تفسح بدورها المجال أمام نظم أخرى فى المستقبل . وبعبارة أخرى ان النظام العالمى الحاضر هو ثمرة حقب طويلة من التجارب البشرية التى لم تكن بأية حال توجه دائما عن وعى نحو هدف موحد . ولربما كانت الصفة البارزة لعصرنا الحاضر هى الادراك المتزايد لوجود نظام عالمى متنوع وايمان متزايد بأن هذا النظام يمكن أن يتحسن لفائدة البشرية اجمالا

لقد كان الانسان منذ أقدم عصور التاريخ البشرى مدفوعا الى البحث عمن يؤنس وحشته من بنى جنسه ، ويكوّن معه مجموعة من الناس . ولا يزال على علماء السلالات البشرية أن يصلوا الى اتفاق تام فيما بينهم على اقتصاديات تلك المجتمعات الأولى . ولكن عادة التآلف مع الغير عند الانسان نشأت منذ البداءة ، وقد يكون ذلك نتيجة الغريزة والصفات المكتسبة مجتمعة . فالانسان لايجد أنه من المستحب أن يعيش مع الجماعة فحسب ، بل انه يجنى أيضا منافع مادية من اختلاطه بغيره ، اذ تصبح حياته أكثر أمنا ، وتسهل عليه الأعباء الاقتصادية تدريجا عن طريق تقسيم العمل

ومن الناحية الأخرى يبرز الاختلاط بالجماعة أفرادا يتميزون بالقدرة على القيادة ، فيسعون الى فرض ارادتهم على رفقائهم وبذلك يعملون على توثيق الربط بين الجماعة . والشجاعة المكتسبة من النضال أو الناتجة عن مهارة أعظم فى ادارة الشئون العامة ، تزيد من سلطة الزعيم فتتوفر له بذلك القدرة على أن يجمع من حوله أتباعه معا ، بفرضه النظام من أجل تيسير شئون الحياة ، وكذلك عن طريق ايحائه الشخصى الخاص . فتنظيم الجماعة اذن ينشأ على مستوى بدائى ، ولكنه ذو طابع معقد أكثر مما يظن ، كما تدل على ذلك الابحاث التى أجريت على تصرف الشعوب البدائية فى وقتنا الحاضر

ومن هذه البدايات الاولى للحياة الاجتماعية المنظمة ، التى تقوم معظمها على الاتصالات الشخصية ، تطورت المدنيات الاولى تدريجا ، مستعينة فى ذلك بالنمو الطبيعى للسكان مقرونا بالمهارة المتزايدة فى توفير حاجات الحياة المادية ، غير أن تطور المدنيات كثيرا ما يكون نتيجة تفوق القوة العسكرية التى مكنت جماعة أقل عددا من أن تفرض سلطانها على مجموعات أكبر من الشعوب . ولما انتشرت الزراعة المستقرة وما يلازمها من صناعات منزلية وتجارة محلية أصبحت الأرض المأهولة بالسكان أكثر انتاجا ، والمجتمعات أكثر ارتباطا بالارض التى عاشوا عليها . وكذلك نشأ عن ميل الشعوب الى التجمع والتكتل معا نمو الحياة فى المدن القديمة وبخاصة عندما تركز تداول البضائع ، واجتماع الشعب فى نقط مركزية مختارة

وبهذه الطريقة نشأت « حكومات المدن » ، وتمكن الفتح العسكرى حينئذ من أن يؤدى الى ادماج المدن بعضها ببعض ، كما حدث فى اليونان القديمة ، ثم الى تأسيس ما سُمّى فيما بعد بالامبراطوريات . وما ان تُقُدّت فكرة التوسع الاقليمى بنجاح حتى ترتب عليها ضرورة الاهتمام بالتنظيم الداخلى نظرا لأن الاراضى الجديدة المكتسبة لم يمكن ربطها معا الا بمد خطوط المواصلات . كما أنه لم يمكن الدفاع عنها ضد الغزو

الخارجي أو التفكك الداخلي دون هذه الشرايين الحيوية

وهنا يصبح من الميسور تمييز أولى الدول السياسية العظمى بعناصرها الثلاثة ، ألا وهى : الشعب ، والارض ، والتنظيم ، التى نراها ممثلة أحسن تمثيل فى الامبراطورية الرومانية . فقد كان مستوى التنظيم وقتئذ كما هو الآن ــ ونعنى بذلك المهـارة وقوة الابتكار والنبوغ فى التكيف البشرى المشترك وفق مقتضيات البيئة الطبيعية ــ كان العامل الذى يميز بين دولة وأخرى . ذلك أن الشعب والأرض موجودان منذ زمن طويل ، ولكن العامل الحاسم فى نجاح الامبراطوريات القديمة أو فشلها كان الدور الذى يلعبه السكان فى تنظيم العلاقات ، سواء أكان بين بعضهم البعض أم بينهم وبين البيئة الطبيعيـة التى كانوا يعيشون فيها . ومما له مغزى فى هذا الصدد أن اليونانيين القدماء كانوا من بين الأوائل الذين وضعوا النظريات عن الدولة ، وأن رجال الفكر منهم كانوا أول من أولى العلوم السياسية والجغرافيا السياسية اهتماما جديا

وكانت العصور المظلمة مظلمة أولا ، لأن الخطة الموضـوعة للتنظيم السياسى فيما يتعلق بأوربا قد انهارت أمام سلسلة الغارات غير المنظمة تنظيما سياسيا ، التى قامت بها شعوب متأخرة نسبيا . ومع ذلك لم تكن تلك العصور المظلمة سوى مقدمة لجانب آخر من جوانب تطور الدولة . وبهذه الصفة كانت قبسا من الجهد للوصـول الى تنظيم للدولة يعتبره المؤرخون أساسا لتطورات تالية . وقد ظلت المجتمعات فى الوجود خلال كل تلك المدة الطويلة ، لكنها لم يتوفر لها أية سلطة مركزية لأن وسائل المواصلات كانت قد انهـارت ، ولم يكن بد من أن تسـيطر الروابط الشخصية على العلاقات البشرية ، كما ظهر فى النظام الاقطاعى . وكان ذلك يرجع فى المحل الأول الى أن الاتصال بسلطة مركزية كان مستحيلا أو بطيئا بدرجة غير عملية . وفى العصور الوسطى حل الولاء للأسرات محل العلاقات الشخصية بالقادة المحليين تعززه فى كثير من الأحيان نظرية الحق الالهى وماشابهها

ويبدو أن مبدأ الزعامة لقى قبولا عاما خلال هـذين العصرين ، كما قبلت معه الفكرة بأن الزعيم كان مصدر القانون والسلطة . وما معظم التاريخ السياسى للعصر الحديث الا قصة النضال الناجح لانتزاع هـذه الأهلية الكلية من الفرد أو من القلة المحظوظة ، ومنح الحكم الذاتى عن طريق نمو الحكم البرلمانى واتساع حق الانتخاب . وهذه العملية لم تكمل بعد بأية حال . ومع ذلك فما أكثر الطرق التى لاتزال المجتمعات المختلفة تحاول بها بناء نظم سـياسية تدعو الى الرضا . لكن ليس من الحكمة اعتبـار الدولة الحديثة قد بلغت حد الكمال ، أو أن ننظر اليها على أنها وصلت الى غايتها النهائية . ومع ذلك نستطيع أن نقول بحق ان الانسان قد تحرر فى حماها من القيود المعوّقة لأثر البيئة الطبيعية أكثر من أى وقت مضى

أما وقد تتبعنا فى ايجاز تطور الدولة الحـديثة فاننا يمكن أن نوجه النظر الى بعض خصائصها البارزة . وفوق كل شىء تقول ان الدولة الحديثة دولة ذات سيادة بمعنى أنها تملك السلطة المطلقة على الأراضى والشعب (مع بعض التحفظات الصـغيرة) داخـل حدودها . وهى فى هذا الشأن ليست مسئولة أمام أية سلطة أخرى ، فهى لذلك مسـتقلة استقلالا سياسيا كاملا . ويهتم رجل الجغرافيا السياسية بسيادة الدولة بنوع خاص بسبب الطرق التى بها تستخدم سلطة السـيادة لتوجيه العلاقات الداخلية والخارجية للسكان والتحكم فيها . ومن الواضح أن أثر الدولة يتوقف على الأقل فى الشئون الخارجية على السـلطة المطلقة التى تستطيع ممارستها . وما التقسيم الأكثر شيوعا للدول الى كبرى وصغرى الا دليلا على الأهمية الفائقة للسلطة من الناحيتين العسكرية والاقتصادية ، مع أنه قل أن يمكن فصل هاتين الناحيتين فى هذه الأيام التى نظم فيها التصنيع تنظيما دقيقا

على أنه ليس هنـاك حد فاصـل واضح بين نوعى الدول كبرى وصغرى . وقد أظهرت الأحداث الأخيرة أن دولة عظمى قد تنزل الى

مرتبة أدنى بسبب الحرب مثلا . ولا يمكن أن يقال ان قوة أية دولة تعتمد على عنصر مادى واحد ، بل تتوقف بالحرى على درجة تنظيم كل مواردها الموجودة من مادية وروحية على السواء . فروسيا بعد أن افتقرت وأصبحت لا حول لها ولا طول من جراء اشتراكها فى الحرب العالمية الأولى ، لم تعد تعتبر دولة كبرى الى حين . ومن الواضح أن عظم المساحة وحدها لايصلح أساسا مناسبا تبنى عليه المطالبة باعتبار الدولة دولة كبرى . ولكن عندما تعبأ كل موارد أية دولة ذات مساحة كبرى وتنظم فحينئذ يحق لتلك الدولة أن توضع فى مصاف الدول الكبرى . وعندما تجتمع المساحة الكبيرة والموارد الوفيرة وبخاصة اذا كانت هذه الأراضى الغنية بالثروة المادية كثيرة السكان ذوى النشاط ومستوى الانتاج العالى ، ففى هذه الحالة تكون الدولة التى تجمع بين هذين العنصرين دولة كبرى حقا

وبالرغم من ذلك فان من المهم أن نؤكد أن عظمة الدولة تتوقف فى النهاية على درجة التنظيم فى كل دوائر النشاط التى تمارسها . وما ان ينهار هذا التنظيم لأى سبب من الأسباب حتى لايبقى هناك مفر من أن تفقد الدولة مركزها . فقوة الدولة اذن هى ، قبل كل شىء ، من عمل التنظيم ، وهو الذى يفرق بين الدولة الحديثة وبين كل ماسبقها . وهذا هو السبب فى أن الادارة والقدرة على التنظيم عاملان أساسيان فى كل الدول الجديرة بهذا اللقب

ومن الجلى أنه ما من قدرة على التنظيم ، مهما بلغ مقدارها ، تكون ذات قيمة مالم تسندها موارد الدولة من مادية وبشرية فلا يبقى أمام الدول الصغرى اذن الا أن تختار بين أن تقنع بالبقاء صغيرة وضعيفة نسبيا ، وبين أن توسع تخومها . وقد بلغت الدول الكبرى عظمتها باختيار السبيل الثانى فى وقت من الاوقات ، بمعنى أنها جميعا اجتازت أو تحاول الآن أن تجتاز مرحلة التوسع لكى تكتسب أراضى أو موارد تنظم قوتها على أساسها . على أن السبل التى اتبعتها قد تنوعت . ففى الماضى كانت

أبسط الطرق وأكثرها استعمالا ضم أراض متاخمة أو نائية عنها ، وبخاصة فى المناطق التى تجد فيها الدولة سد حاجاتها الخاصة ، اما من الموارد المادية واما من ايجاد أسواق خارجية . ولنا فى الامبراطورية البريطانية ، وفى توسع الولايات المتحدة الامريكية غربا ، وفى ضم ما يسمى الآن آسيا السوفييتية الى الاتحاد السوفييتى ، أمثلة على ذلك

وكانت أمثال صور التوسع هذه ممكنة لعدم وجود مقاومة نسبيا فى الأراضى المكتسبة حديثا ، علما بأن انعدام المقاومة يعزى سببه غالبا الى عدم كفاية التنظيم . وحيث وجدت المقاومة كانت الدول التوسعية تستخدم أساليب أخرى ليس أقلها شأنا الفتح والاحتلال بقوة السلاح ، وكثيرا ماكانت تلجأ الى انتزاع ميزات تجارية . غير أن هناك حدا لهذا التوسع ، ويبدو أن هذا الحد قد تم الوصول اليه . ذلك أن « مجالات العالم الشاغرة » قد « تم احتلالها » بمعنى أنها قد ضمت الى الأراضى التى تسيطر عليها الدول . ومن الآن لن يكون التوسع بالحرب ممكنا

غير أنه فى مقابل هذا يجب التسليم بأنه لايزال هناك نوع من الاستعمار الاقتصادى ، تسعى به الدول الى التحكم فى المواد والأسواق باستخدام نظم نقدية ووسائل أخرى متنوعة . والنتيجة الحالية لكل الاتجاهات والجهود التوسعية ، هى أن عددا صغيرا من الدول يعتبر فى مصاف الدول الكبرى وله نفوذها وهيبتها ، بينما بقية الدول تقف فى مراتب أدنى من حيث الأهمية العالمية . ولكن كلا من الدول الكبرى والصغرى تدعى السيادة ، فهى لذلك متساوية جميعها من الوجهة القانونية ، فى حين أن أية دراسة واقعية لعلاقاتها يجب أن تدخل فى حسابها عدم تساويها فى القوة والثراء

ولقد كان نمو الدولة فى صورتها الحديثة مرتبطا بتطور القومية لدرجة أن لفظى « دولة » و « أمة » أصبحا اليوم يستعملان أحدهما بدل الآخر مما يؤدى الى بلبلة فى التفكير والمعنى . فالدولة ، كما بينا آنفا ، تتكون من الشعب والأرض ، يربطهما معا تنظيم على مستوى سياسى .

فالوصول الى مرحلة الدولة يكون عندما يتحد سكان اقليم ما تحت حكومة واحدة . والقومية ، من الناحية الأخرى ، يمكن أن توجد ، بل هى موجودة فعلا مستقلة عن أية صورة من صور التنظيم السياسى ، وقد تمتد الى ماوراء الحدود الاقليمية لدولة معينة . وبينما يكون المظهر المميز لأفراد الدولة ولاءهم لسلطة ذات سيادة ، فان أعضاء الأمة يميّزهم شعور بالانتماء بعضهم الى بعض يوحّد بينهم ، مع أنهم قد تفصلهم حدود سياسية . وبالاجمال يمكننا أن نقول ان الدولة مجتمع سياسى بينما تتميز الأمة بروابط ثقافية يغلب أن تعرب عنها اللغة المشتركة بينهم

وأما « الدولة القوميـــة » فلا تكون الا حين تكون الأمة والدولة شيئا واحدا . الا أننا لو فحصنا الظروف القائمة فحصا سطحيا تبين لنا أن تعدد الدول القومية ليس أمرا غير شائع بأية حال . فحتى فى الدول صغيرة المساحة مثـــل بريطانيـــا وبلجيكا ، ان لم توجـــد أمم واضحة فهناك العناصر القومية المميزة ، بينما فى الدول الأكبر مساحة كاتحـــاد روسيا السوفييتية الاشتراكية مثلا قد يكون هناك قوميات كثيرة . ولذلك فان الدولة التى لا تواجه مشكلات القومية دولة سعيدة فعلا ، ولكن أسعد منها تلك التى قد تغلبت بنجاح ، وبفضل نظامها السياسى المتين ، على عوامل الفرقة التى تنشأ عن الخلافات القومية التى كانت توجـــد فى وقت من الأوقات داخل حدودها الحالية

وقد تكون الدولة ذات السيادة المطلقة وليدة الجهاد الدينى فى القرن الســـادس عشر ، كما يقول الاســـتاذ لاسكى (Laski) (١) ، ولكنها فى الغالب اكتسبت طابعها الحالى نتيجة الجهود البشرية الواعية فى سبيل تأسيس وحدات سياسية . ومن الناحية الأخرى تنشـــأ الدول عن نمو طبيعى على مدى فترات طويلة ، تصـــاغ خلالها روابط العادات واللغة والدين . ولا ريب أن الجماعة القومية لها علاقة برقعة من الأرض محددة

---

(١) ص ٤٥ من كتاب « نحو السياسة » للاستاذ هـ . ج . لاسكى الصادر بلندن سنة ١٩٢٥

نوعا ، ولكن ليس لها حدود بارزة المعالم ، لأن تحركات الجماعات البشرية لم تكن مقيدة الى أن وضعت حدود الدولة الحديثة . وما أن قبلت فكرة الدولة ذات السيادة المطلقة حتى قامت ضرورة التوفيق بين الدولة والأمة . ومن وجهة عامة أصبحت المناطق التى يشغلها سكان من قومية واحدة تتفق فى الاتساع مع أراضى الدولة . غير أنه فى حالات كثيرة لم يشغل الشعب الذى اعتبر نفسه منتميا الى أمة واحدة مناطق متصلة بعضها ببعض ، ولذلك كثيرا ماكانت هناك « أجزاء منفصلة » من القومية لم يكن من السهل أن تشملها دولتها القومية ، دون أن يلحق ظلم بيّن بالرعايا الآخرين الذين يعيشون بينهم . وقد قامت صعوبات مماثلة ، وان تكن أكثر تعقيدا ، فى الأقاليم ذات القوميات المختلطة حيث كان وضع الحدود السياسية يثير المشاعر القومية ، كما يثير الاستياء والمشاحنات التى هى أساس مشكلات الأقليات

بيد أن هناك دولا قليلة ذات قومية واحدة تامة ، وعلى هذا يكون مصطلح « دولة قومية » تسمية خاطئة . ولكن بما أن القومية تعتبر عاملا قويا فى العمليات الموحدة للدولة ، وجدت هذه التسمية تشجيعا عن عمد فى حالات كثيرة حتى الى حد محاولة فرض التجانس القومى المزعوم . غير أنه لايسهل استئصال طرق التفكير ولا اللغة ولا العادات ولا المذاهب ، لا باستخدام القوة ولا الدعاية المركزة لأن هذه كلها جاءت نتيجة لنمو دام أجيالا كثيرة

وليس هناك مايهاب على القومية فى طبيعتها . وفى ذلك يقول « تشادويك » Chadwick (١) :

« لاشك أن القومية قوة حيوية ملهمة . فهى تعمل على الوحدة الوطنية . وعندما تكون القومية خالصة وليست مجرد ثوب يخفى تحته أطماعا سياسية ، فانها تكبح جماح غرائز الأثرة فى الأفراد والطبقات وأصحاب المهن . ولا يظهر جانبها القبيح الا عندما يصحبها العدوان على

(١) ص ٧ من كتابه « القوميات الاوربية ونمو المذاهب القومية » ـ طبعة كمبردج سنة ١٩٤٥

الدول المجاورة ، أو استخدام القوة والعسف مع الأجانب أو العناصر المنشقة فى الوطن نفسه »

ولو كانت النماذج العالمية للدول والأمم متشابهة تمام التشابه لقلت مشكلات ادارة الشئون العالمية . ولكن بما أنه من المتعذر نقل السكان من مكان الى آخر على نطاق واسع بحيث تصبح الدول والأمم القائمة شيئا واحدا فانه من الميسور على الأقل التخفيف من بعض الصعاب بأحد طريقين .. ففى أوربا التى تبلغ فيها مشكلة القوميات على أشدها ، بُذلت محاولات فى فترة مابين الحربين لتطبيق مبدأ تقرير المصير الذى أدى الى قيام دول جديدة على أساس من القومية

بهذه الطريقة ظهرت تشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا الى حيز الوجود . وقامت بولندة من جديد ، وأجريت عدة تعديلات بين أراضى الدول وبين مناطق يسكنها على الأغلب أناس ذوو قومية مشتركة . وقد تطلبت هذه الترتيبات الجديدة عناية دقيقة ومساعى صادقة . فالتنقلات الاقليمية وحدها استلزمت قدرا هائلا من البحث والتنظيم كما بينت الآنسة « صوفيا سوسرمان » Saucerman (١) . فالمنطقة الوسطى فى أوربا بنوع خاص أعيد تنظيمها تنظيما تاما ، وان كان لايزال هناك بعض الأقليات القومية . وكانت النتيجة النهائية ازدياد عدد الدول المستقلة سياسيا ، التى لم يتوفر لها جميعا العدد الكافى من السكان ذوى الحنكة والحكمة السياسيتين الملائمتين لتسيير دفة الشئون الخارجية والداخلية بطريقة مرضية . وبدا من هذه النتيجة أن الدول الجديدة أثبتت أنها أضعف من أن تقاوم عدوان الجيران الأقوى منها ، ولذلك فقدت استقلالها الى حين

وعلاوة على ذلك يبدو أن هذه الدول الجديدة بعد أن استعادت كيانها السياسى الأول ظلت تنقصها الموارد التى تمكنها من البقاء دون مساعدة دولة أو أكثر من الدول الكبرى . وقد يترتب على هذا اعتداء على حقوق

---

(١) انظر كتابها « النقل الدولى للاراضى فى أوربا » الصادر فى واشنطون سنة ١٩٣٧

سيادتها . (١) ويبدو اجمالا أنه ليس من الحكمة الاكثار من عدد الدول سواء أكان على أساس القومية أم أى مصالح مشتركة أخرى ، وبخاصة فى قارة مثل أوربا حيث المساحة محدودة والموارد المادية يمكن استخدامها بطريقة أفضل تحت سيطرة عدد أقل من التنظيمات السياسية . ويمكن الاهتداء الى طريقة أفضل للتخفيف من صعوبات القوميات وذلك بضمها معا على اعتبار أنها دول ذات موارد اقتصادية كافية ، مع وجوب احتفاظ كل منها داخليا بدرجة كبرى من الاستقلال الذاتى الثقافى على الأقل (٢) . وقد طبّقت هذه الطريقة فى اتحاد روسيا السوفييتية الاشتراكية بقدر كبير من النجاح على قدر مايستطيع الانسان أن يحكم ، وان يكن من الانصاف أن نبين أن أساس المشكلات القومية يختلف عما هو عليه فى أوربا الوسطى

ولاشك أن دعاة تقرير المصير القومى ، وبخاصة خلال السنين التى أعقبت الحرب العالمية الأولى مباشرة ، كانوا مشبعين بالمثل العليا ، على أن الساسة الذين لم يكونوا ملمين الماما دقيقا بمثل المناطق الواقعة فى وسط أوربا وشرقها أظهروا درجة كبرى من الايثار ، ولكن يبدو أنهم غفلوا عن أن الحقوق المزعومة للقومية تتبعها أيضا التزامات

وتبدو هذه الحقيقة أكثر جلاء فى ميدان الشئون الاقتصادية . وبينما العلامة المميزة للدولة السياسية هى سلطة سيادتها وما يترتب عليها من استقلال ، وبينما يبين الاختبار أن أى اعتداء على هذه السيادة يقابل بالمقاومة العلنية أو السرية ، فان العالم اجمالا لايزداد اعتمادا بعضه على بعض فى النواحى الاقتصادية . وهنا تكمن معضلة هى أس كثير من العقبات التى تقف فى سبيل السلم والرفاهية الدوليين

---

(١) يذهب الاستاذ ا . هـ . كار E.H. Carr أبعد من هذا اذ يقول فى ص ٥٥ من كتابه « شروط السلم » المنشور فى لندن سنة ١٩٤٤ : ان البلد الصغير لا يمكنه البقاء الا بالسعى فى ايجاد علاقات دائمة مع دولة كبرى

(٢) يتناول هذه النقطة الاستاذ الزكاواتى بما له من خبرة عملية واسعة فى بحث مشكلات الاقليات فى ص ٨ من كتابه : « عصبة الامم والاقليات الوطنية » المنشور فى واشنطن سنة ١٩٤٥ فيقول : يمكن الاحساس الان بأزمة القانون الكلاسيكى القائل : « كل امة دولة وكل دولة امة » .. فهناك علامات كثيرة تدل على أن اوربا تسير نحو انشاء انواع سياسية جديدة مبنية على وكيزات « دول » سياسية اكثر اتساعا ، تجد الامم داخلها ظروفا ملائمة للمحافظة على القيم القومية وتنميتها

ويترتب على الاستقلال الذاتى التام للدولة حقها فى الظروف القائمة فى وضع سياستها الاقتصادية وبخاصة تنفيذ تلك السياسة . وليس هناك طريقة معروفة ، حتى ولا الحرب ، بها ترغم الدولة على التعاون مع الدول الأخرى فى الأمور الاقتصادية ، ومع ذلك فان مثل هـذا التعاون هو احدى حاجات العالم البارزة فى الوقت الحاضر . وربما تظل الحال كذلك زمنا طويلا فى المستقبل

وقد يقول قائل أيضا ان هذا ليس من شأن الجغرافية السياسية . ومع ذلك يجب ادراك الموقف اذا أردنا الوصول الى أى تقدير صائب للعلاقات بين بعض الدول وبعض . وتصبح الحاجة أكثر الحاحا بالنظر الى نمو مايسمى بالقومية الاقتصادية التى ترمى الى جعل الدولة مستقلة اقتصاديا بقدر ما هى مستقلة سياسيا . وقد تغالى الدولة فتستهدف الاكتفاء الذاتى الاقتصادى الذى لايمكن تحقيقه كاملا الا باستغناء الدولة عن كل الموارد الخارجية

وبما أنه ليس من الميسور أن يتوفر لأى وحدة سياسية مايكفى من العناصر الضرورية للرخاء المادى لشعبها ، وبما أن طرق الانتاج الصناعية تكلف أكثر مما يمكن أن يسمى بالطرق الطبيعية ، فان القومية الاقتصادية الكاملة تؤدى الى انخفاض مستويات المعيشة . فهو لذلك نظام يعود بالبلاد القهقرى ، ويُنتج أثرا عكسيا عاجلا أو آجلا على سكان الدولة التى تبغى اكتفاء ذاتيا ، ولكنه فى نفس الوقت يقف عائقا فى طريق النمو الكامل للتجارة العالمية . غير أن تكوين المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة يوفر قدرا من الرغبة ، ان لم تكن الضرورة المطلقة ، فى نشر التعاون الاقتصادى بين الدول ، وبطريقة ضمنية ، تقوية الشعور بالحاجة الى الاقلاع عن الاكتفاء الاقتصادى الذاتى . وقد يجدر بنا أن نذكر المادة الرابعة من ميثاق حلف الاطلنطى ونصها :

« مع مراعاتهما التامة لالتزاماتهما القائمة ، سيسعيان (الرئيس روزفلت (١) ومستر ونستون تشرشل) (٢) فى زيادة حصول الدول

(١) Rocsevelt (٢) Winston Churchill

الصغيرة والكبيرة ، الغالبة والمغلوبة على قدم المساواة ، على نصيب من التجارة العالمية والمواد الخام اللازمة لنجاحها الاقتصادى »

ومن الواضح أن تطور الدول قد وصل الى مرحلة حرجة . ويلازم هذه الأزمة ، بدرجة ليست قليلة ، نمو سريع للقومية فى كل صورها ، وبنوع أخص منذ منتصف القرن التاسع عشر . وكذلك من الواضح أيضا أن النمو السريع كان له علاقة بسرعة نمو التصنيع وانتشاره ، ولا يرجع ذلك الى أن كل الدول بلغت درجة عظمى من التصنيع فحسب ، بل يرجع كذلك الى أن نمو المجتمعات الصناعية ، الذى يحدث عادة فى صورة تركيز على دراسة الديموجغرافيا ، قد شجع التجارة والمواصلات العالمية لدرجة أنه حتى الدول الزراعية أصلا تشعر برد فعل كفاح الدول الصناعية المتنافسة للحصول على المواد والأسواق . ولا مجال لاخفاء الصراع القائم بين الاستقلال السياسى للدول من جهة وبين ترابطها الاقتصادى من جهة أخرى . ويمكن وضع المشكلة فى أبسط صورها فى صيغة سؤال هكذا : هل تستطيع الدولة ذات السيادة ــ بغض النظر عن حجمها وقوتها ــ أن تأخذ نصيبها كاملا من الموارد العالمية ، فتوفر بهذا الرخاء المادى لشعبها ، وفى نفس الوقت تحتفظ باستقلالها السياسى؟ ومما لاشك فيه أن القومية الاقتصادية لا تستطيع أن تجيب عن هذا السؤال الهام اجابة يستسيغها العالم . ولا يبدو أن النظام الدولى القائم على الدبلوماسية والمعاهدات والاتفاقيات قد وجد سبيلا الى التوفيق بين صعاب الانتاج والاستهلاك والتوزيع على نطاق دولى كما دلت على ذلك أحداث فترة ما بين الحربين ..

على أن المطلوب هو وضع مشروع يقبله العالم أجمع لتنظيم الانتاج والاستهلاك . ولكن مثل هذا المشروع ينطوى على تضحية بعض السيادة من جانب كل دولة . والدليل الموجود لدينا يوحى بأن هذا هو السبيل الذى تأباه معظم الدول . وليس معنى هذا أن الموقف أصبح ميئوسا منه كل اليأس ، فان من خرق الرأى أن ننتظر من كل الدول أن تتخلى

بين عشية وضحاها عن المبادىء التى قامت عليها . ذلك أن تغير نظرة الدولة الى الشئون الداخلية والخارجية على السواء يستغرق بعض الوقت ، وبخاصة اذا أردنا تجنب الصراع . ومع ذلك فهناك مايدل على أن شعوب العالم آخذة فى التحول الى الاقتناع بضرورة زيادة التعاون بين الدول . ان عصبة الأمم لم تفشل تماما لأن بعض منجزاتها ، وبخاصة فيما يتعلق بهيئة العمل الدولية وفى مشكلات الاقليات بدرجة أقل ، كانت ذات نفع خالد . ثم جاءت خليفتها هيئة الأمم المتحدة (الأمم المتحدة الآن) فأصبح لها سلطات كبرى لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع أنها كانت فى الأصل معنية بالآثار العاجلة للحرب فى تلك المرحلة

ونفس الاسم الذى أطلق على المنظمة الأخيرة يوحى بأن أنصارها يدركون الحاجة الملحة الى تنظيم العلاقات العالمية . وقد يكون توكيد التنظيم هذا فألا حسنا للمستقبل . وبالرغم من ذلك يبدو أنه لايزال هناك اهتمام كبير بأهمية سيادة الدولة . وقد انتهت محادثات « دومبارتون أوكس » Dumbarton Oaks بشأن التنظيم العالمى ، وهى المحادثات التى تمخضت عن ظهور هيئة الأمم المتحدة ، بوضع مبادىء ستة كان أولها ينص على « أن الهيئة تقوم على مبدأ المساواة فى السيادة بين كل الدول المحبة للسلام » . ولربما كان هذا نتيجة محاولة ايجاد حل وسط واعتراف بالأمر الواقع . وبهذه الصفة قد يثبت أنه الوسيلة للتغلب على الصعاب العاجلة التى تعترض العرف الدولى المقبول . لكن يبدو أنه من الضرورى اتخاذ خطوة أخرى قبل أن يمكن وضع نظام عالمى أكثر وفاء بالغرض . فان ما نحتاج اليه هو هيئة فوق مستوى القومية تكون لها سلطة فرض نظام متفق عليه يلجأ اليه العالم فى بعض الحالات . غير ان دستور مثل هذه الهيئة وسلطاتها تقع خارج نطاق الجغرافيا السياسية . ومع ذلك فان قيامها قد يكون ذا أثر عظيم على الشئون العالمية عامة ، لدرجة أنه يبدو أنه المرحلة الهامة التالية فى تطور الدول الذى تناولناه فى هذا الفصل بايجاز